

بسم الله الرحمن الرحيم

Mission of
The Republic of the
SUDAN
To U.N. Office, Geneva



البعثة الدائمة
لجمهورية السودان
جنيف

بيان السودان في الجلسة الخاصة لإعتماد نتائج المراجعة الدورية الشاملة لتقرير السودان الأول

يلقيه وكيل وزارة العدل

السيد/ عصام الدين عبد القادر الزين

الدورة الثامنة عشر العادية لمجلس حقوق الانسان

جنيف ، 23 سبتمبر 2011م

السيدة الرئيسة،

السادة أعضاء فريق العمل،

الحضور الكريم،

يسعدني أن أخطابكم اليوم في هذه الجلسة المخصصة لإعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل لتقرير بلادي الاول والذي جرى في مايو من هذا العام.

اسمحوا لي وقبيل الخوض في توضيح موقف حكومة السودان حيال التوصيات التي صدرت عن الاستعراض ، أن أعبر لكم عن شكر حكومة بلادي لجميع الدول التي حرصت على تقديم توصيات بناءة أثناء الحوار التفاعلي بروح من الشفافية والموضوعية تعكس حرصها على تعزيز وحماية حقوق الانسان في السودان. كذلك اسمحوا لي أن أعبر عن خالص تقديرنا للجهد الكبير الذي بذلته مجموعة الترويكا بالتعاون مع سكرتارية هذا المجلس وذلك في تجميع وتصنيف التوصيات وكذلك للصبر والمثابرة في مناقشتها مع وفدنا الذي حضر الاستعراض ، وقد كان هذا الجهد محل تقدير خاص نظراً للصعوبة التي لازمت تصنيف التوصيات ، حيث أن السودان ، وعند كتابة التقرير وتقديمه ، كان دولة واحدة بنظامين في شماله وجنوبه مما اقتضى أن يكون هنالك تقريران كما تم توضيح ذلك اثناء النقاش وفي التقرير الاولي لفريق العمل الذي صدر عقب الاستعراض.

ترتب على هذا الوضع أن تكون هنالك ثلاث أنواع من التوصيات:

الاولى: توصيات موجهة لحكومة السودان،

الثانية: توصيات موجهة لشمال وجنوب السودان (أو طرفي اتفاقية السلام الشامل)،

الثالثة: توصيات موجهة لحكومة جنوب السودان.

بإعلان نتيجة إستفتاء تقرير مصير جنوب السودان في التاسع من يوليو الماضي أصبح جنوب السودان دولة مستقلة ، وبالتالي كان لزاماً على حكومة السودان أن تعنى فقط بالتوصيات الموجهة لحكومة السودان ، بالإضافة الى إبداء رأيها فيما يتصل بالتوصيات

الموجهة لشمال وجنوب السودان أو طرفي اتفاق السلام الشامل . بناءً على ذلك فإنني سأستعرض في هذه الجلسة موقف حكومة السودان فقط فيما يتصل بهذه التوصيات والتي تمثل التزام حكومة السودان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل.

السيدة الرئيسة،

انطلاقاً من حرص حكومة بلادي على إنجاح آلية الاستعراض الدوري الشامل ، بإعتبارها تمثل أحد أهم ركائز هذا المجلس في الاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان بجميع البلدان ، على قدم المساواة ودون انتقائية ، فقد حرصت حكومة بلادي على الالتزام بتقديم تقرير السودان في مواعيده المقررة ، وكذلك بعثت بوفد رفيع المستوى برئاسة وزير العدل شارك في استعراض التقرير ، ومن ثم أولت التوصيات التي خرجت عن هذا الاستعراض اهتماماً مقدرًا.

أثناء المناقشات التي عقدها وفد بلادي مع مجموعة الترويكا والسكرتارية عقب الاستعراض فقد طلبنا أن يتم النظر في تجزئة عدد من التوصيات والتي حظيت بقبول جزئي حتى تكون هنالك فرصة لقبول أكبر عدد من التوصيات ، وقد تم ذلك بالفعل غير أنه لم يشمل جميع التوصيات المستهدفة.

وبناءً على ذلك فقد جاء موقف السودان حيال التوصيات كما يلي:

أولاً: التوصيات الموجهة لحكومة السودان والبالغة 160 توصية قبل السودان منها عدد 121 توصية ، وستحظى بالالتزام حكومة السودان الكامل في التنفيذ، وقبل جزئياً عدد 12 توصية ، وقد تم توضيح الجزئية المقبولة من التوصية ، ويعادل ذلك تقريباً نسبة 84% من جملة التوصيات.

ثانياً: التوصيات المشتركة والبالغة 29 توصية قبل السودان منها عدد 25 توصية ، وقبل جزئياً توصية واحدة فقط ، بما يعادل تقريباً نسبة 93% من جملة التوصيات.

وقد تم توضيح كل ذلك في الوثيقة التي أرسلت لسكرتارية المجلس في وقت سابق والتي نشرت كملحق 1 Addendum لتقرير فريق العمل ، ونود أن نشير هنا الى تصحيح لما ورد بهذه الوثيقة ص 6 الفقرة 23 التوصية رقم 83/111 بأن المقصود هو "مفوضية نزع السلاح، التسريح وإعادة الدمج" " Disarmament, Demobilization and Reintegration". ونأمل أن تقوم السكرتارية بتصحيح هذا الخطأ.

السيدة الرئيسة،

يسعدني أن أشير هنا الى أن التوصيات التي قبلتها حكومة السودان تنسجم مع توجهاتها وجهودها في تعزيز وحماية حقوق الانسان ، بل إن عدداً مقدراً من هذه التوصيات إما تم تنفيذها ، أو ما زال قيد التنفيذ ، أو تم وضع الخطط اللازمة لتنفيذها مثال لذلك:

● في مجال الإصلاحات الدستورية والقانونية وبعد اقرار اتفاق السلام الشامل واعتماد دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م والذي اعتبر اتفاقيات حقوق الانسان المنضم اليها السودان جزءاً لا يتجزأ من الدستور ، جرت في السودان عملية مراجعة شاملة لعدد كبير من القوانين الوطنية بغية مواءمتها مع الدستور واتفاقيات حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني أبرزها القانون الجنائي لسنة 1991م والذي أضيف اليه فصلاً كاملاً حول جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجريمة الابادة الجماعية وكذلك قانون الامن والمخابرات الوطني لسنة 2009م والذي تم فيه تخفيض المدة المقررة للاعتقال وتم انشاء رقابة قضائية وتعيين مدعي عام خاص بمتابعة ضمانات حقوق الانسان الخاصة بالمعتقلين.

● كما تم اصدار قوانين جديدة مثل قانون الطفل لسنة 2010م والذي حوى عدداً كبيراً من المبادئ المقررة في اتفاقية حقوق الطفل الدولية ورفع سن المسؤولية الجنائية للاطفال الى 12 سنة بدلاً من سبع سنوات في القانون القديم ومنع تطبيق أي تدابير عقاب بدني على الاطفال الجانحين كما منع بشكل صارم توقيع عقوبة الاعدام على من تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً والتي حددها القانون كسن للطفولة. كذلك

أنشأ القانون منظومة لعدالة الاحداث تتكون من شرطة وادعاء عام ومحاكم خاصة. كذلك تم اقرار قانون جديد للقوات المسلحة في العام 2007م يشتمل على جملة من المبادئ الواردة في اتفاقيات القانون الدولي الانساني كما يشتمل على حماية خاصة للمدنيين بما فيهم النساء والاطفال وينص على المسؤولية الفردية في حالة ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والتي نص عليها القانون.

● أيضاً تتم الان في البرلمان مراجعة عدد من القوانين مثل قانون الصحافة والمطبوعات.

● فيما يتصل بالمراجعة الدستورية وبعد انفصال جنوب السودان في التاسع من يوليو الماضي وقيام الجمهورية الثانية في السودان ، بدأت عملية مشاورات واسعة النطاق تضم كافة ألوان الطيف السياسي والاكاديميين والقانونيين وذلك لاقرار دستور دائم للبلاد يلبي طموح كافة فئات المجتمع السوداني.

● في مجال اقرار السياسات والسعي لتحقيق السلام فيسرني أن أنقل اليكم نبأ توقيع الحكومة السودانية مع حركة التحرير والعدالة لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور وقد بدأ بالفعل تطبيق هذا الاتفاق على الارض بوقف اطلاق النار وعودة الموقعين على وثيقة السلام الى السودان وتكوين اللجان المشتركة الخاصة بانفاذ الاتفاق. علماً بأن استقرار الاوضاع الامنية والانسانية في دارفور في الثلاث سنوات الماضية بنسبة تفوق ال70%، وفقاً لافادة رئيس البعثة المشتركة للامم المتحدة والاتحاد الافريقي بدارفور UNAMID ،قد قاد الى عودة ما يربو عن المليون نازح الى مدنهم وقراهم.

● الجدير بالذكر أن جهود الحكومة السودانية لاقرار العدالة بدارفور لم تقف عند المفاوضات واقرار الاتفاقيات بل أنشأت مكتباً للمدعي الخاص بجرائم دارفور وذلك لتقديم المتهمين بارتكاب جرائم في الاقليم منذ اندلاع النزاع للعدالة . أيضاً وفي ذات المنحى تبذل الحكومة السودانية جهوداً حثيثة لاقرار المصالحات القبلية والتي لها دور كبير في استدامة السلام والاستقرار في الاقليم.

● في مجال المساواة ومنع التمييز فقد تم اتخاذ عدد من التدابير الوطنية لحماية المرأة سيما في مناطق النزاع ، فقد تم اقرار خطة عمل وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

وتم انشاء وحدة مركزية لمكافحة العنف ضد المرأة تتبع لمجلس الوزراء بالاضافة للجان ولائية بعدد من ولايات السودان بما فيها ولايات دارفور الثلاثة ، تعمل هذه اللجان بتعاون لصيق مع المنظمات الدولية والوطنية ووكالات الامم المتحدة المعنية بحماية المرأة.

السيدة الرئيسة،

فيما يتصل بالتوصيات التي لم تحظ بالقبول ، فقد كانت في مجملها تتعلق بموضوعات لاتندرج تحت الالتزامات التعاقدية بموجب اتفاقيات حقوق الانسان المنضم اليها السودان ، كما أن بعضها طالب بالتنازل عن بعض الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي مثال الدعوة للانضمام لاتفاقيات "دون تحفظ" وهو ما يخالف اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969م والتي تنص صراحة على حق الدول في التحفظ عند الانضمام للمعاهدات. أيضاً من المهم الاشارة الى أن عدداً من التوصيات والتي لم تجد القبول كانت بسبب استنادها الى افتراضات غير دقيقة وقد عملنا على تصحيح بعض المعلومات فيما يتصل بعدد من هذه التوصيات وقبولها، غير أنه في أحيان أخرى كان من الصعب تبني مثل هذا النهج.

السيدة الرئيسة،

فيما يتصل بالتزام حكومة السودان بإنفاذ التوصيات التي تم قبولها ، يسعدني أن أنقل اليكم اهتمام القيادة في السودان بانجاح هذه الآلية والتي نعول عليها جميعاً كواحدة من الإصلاحات الهامة التي ادخلت على عمل الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان. وقد شرعت الحكومة السودانية بالفعل في اتخاذ تدابير لانفاذ عدد من التوصيات بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين ، ولايفوتني في هذا المقام أن أحث مجلس حقوق الانسان عبر الصندوق المخصص لدعم انفاذ توصيات المراجعة الدورية الشاملة ، وكذلك أعضاء فريق العمل بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة ، لتبني مبادرات جماعية وفردية تسهم في عون السودان على انفاذ التوصيات التي قبل بها.

السيدة الرئيسة،

في الختام أجدد لكم حرص حكومة بلادي على التعاون الكامل مع هذا المجلس الموقر إيماناً منا بدوره الفاعل في تعزيز وحماية حقوق الانسان في كل بلدان العالم ، ويحدونا الأمل أن نتعلم جميعاً من الدروس المستفادة من خلال الجولة الاولى لهذه الآلية في الوقوف على افضل الممارسات وذلك لتجويد الاداء وتحقيق الغرض الذي من أجله استحدثت آلية الاستعراض الدوري الشامل.

شكراً السيدة الرئيسة،،